جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الانبار
كلية الآداب / قسم الاجتماع

المتغيرات المجتمعية وأثرها على المرأة العراقية

دراسة ميدانية في مدينة بغداد

إعداد
د. نوري سعدون عبد الله القيسي

١٤٣٦ ٢٠١٥

مستخلص :

إن الاهتمام بقضايا المرأة يعد وسيلة وغاية في الأهمية إذ إن المرأة لها حق الإنسان الذي كرمه الله عز وجل في أن يعيش حياته ويستمع بحقوقه وهي لن تستطيع أن تعيش هذه الحياة الكريمة إلا إذا أتيحت لها الفرصة المناسبة في الحياة والتي تمكنها من الاندماج والمشاركة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية.

وفي ظل المتغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي أدت إلى أن المرأة تواجه العديد من التحديات التي أثرت سلباً على المرأة العراقية حيث لعب الفقر وغياب الأمن والمورثات الثقافية دور واضح في تهميش دور المرأة ونتيجة لذلك تعززت العديد من المتغيرات الأخرى حيث الهيمنة الذكورية وتدني مستوى التعليم وصراع الأدوار كل ذلك أدى إلى العديد من المشاكل ومنها ارتفاع معدلات الطلاق والمشكلات الأسرية والعنف ضد المرأة وتجاهل حقوقها. وبالتالي أبعاد نصف المجتمع من مواكبة الحياة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن هنا تعد المرأة واحد من أهم دعائم المجتمع التي لا بد من الاهتمام بها وتوفير متطلباتها للنهوض بالواقع العراقي. ولغرض تحقيق أهداف البحث تم أختيار عينة مكونة من(١٥٠) امرأة ومن مختلف الأعمار ومن مناطق مختلفة من بغداد وتم جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبيان إضافة إلى ملاحظات الباحث معتمداً على منهج المسح الاجتماعي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات .. وإلى وضع بعض التوصيات والمقترحات أملاً أن تسهم في إضافة شيء جديد وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والابتعاد عن أقصاء وتهميش المرأة ...

والله التوفيق

الباحث

Social Coefficients along with its effectiveness on Iraqi Woman in the Society

Dr. NOORI SAADUN ABDULLAH
AL-ANBAR UNIVERSITY – COLLEGE OF ART –
DEPARTMENT OF SOCIOLOGY

Abstract

Concerning over woman's matters has been considered as both means and end , where the woman has right of human blessed by Allah as to live and enjoy with ll rights; woman could not live such an honest life unless providing suitable opportunity in life that enables her to incorporate and participate into all economic life fields.

Changes occurring in the Iraqi society led to get the woman face many challenges having negatively affect the Iraqi woman . The poverty and security-absence and other inherited cultures have played a role into marginalizing the role of woman. As a results, many coefficients and changes have been reinforced and boosted by Males control and education deterioration resulted into ensuing many problems. Of these problems the increase of divorces , family problems, violence against woman and her rights neglected. Consequently, getting away women (represented half of the society) from life processing , from contributing into political, economic and social development . Hence the woman is considered one of essential elements in the society that should be concerned. In order to achieve goals of the research , it has been selected a sample composing of 150 woman under different ages from different areas in Baghdad. Data has been collected via questionnaire an d researcher's notes ; the researcher has relied on social survey. The study has reached to set of recommendations and suggestions , hoping that these things contributes into adding a new thing and fulfilling social equity and getting away from woman marginalization.

المقدمة :

لقد اختلف المعنيون والمهتمون بدراسة المرأة العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص حول أهم القضايا والتحديات التي تواجهها عبر العصور وذلك لأهمية دراسة المرأة والمكانة المهمة التي تشغلها في المجتمع، وتلعب الاختلافات الثقافية والقيمية دور كبير في اختلاف الدراسات حول المرأة وقضاياها المهمة وذلك لأن هناك فريق ينحاز وبشكل تام إلى المرأة في حين يميل الفريق الآخر على جانب مختلف عن ذلك عندما يرمي بثقله ضد تطلعات المرأة متمسكاً من وجهة نظره الخاصة بتأويلاته الشخصية للتعاليم الدينية والتقاليد والعادات الاجتماعية وخصوصيات المجتمع. هذا مما جعل من الذين يتناولون قضايا المرأة والمشكلات والتحديات التي تواجهها وكأنه سوف يواجه العديد من الانتقادات المجتمعية.

وهذا مختلف عن الواقع الاجتماعي ولاسيما إذا علمنا أن كفاح المرأة العراقية من أجل التحرر الاجتماعي ودخول معترك الحياة إلى بدايات القرن الماضي وهذا ما تتوجه بتحقيق العديد من المكتسبات على الصعيدين القانوني والاجتماعي نتيجة تظافر الجهود الرائعة من رائدات العمل النسوي وبالتعاون مع النخب الذكورية المثقفة التي دعمت المرأة العراقية وشجعتها على نيل قصب السبق على خواتها العربيات سياسياً وتعليمياً وثقافياً ومجتمعياً.

يواجهه العراق ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ مجموعة لا حصر لها من الأزمات والتحديات لا مثيل لها في تاريخنا المعاصر، فالنظام السياسي في أزمة، والنظام الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والأسري ... الخ في أزمة ولعلنا لا نجافي الحقيقة إذ قلنا أن المنظومة القيمية للمجتمع العراقي كلها في أزمة تجاه تحديات ما بعد الاحتلال والسنين العجاف التي سبقته.

فهل نحن أمام حالة من الأنهيار القيمي الشامل؟ ومن هم الأكثر تضرراً به من شرائح المجتمع؟ ولماذا لا يزال البعض من الرجال ينظر إلى المرأة على أنها حاضنة لإنجاب الأطفال ورعايتهم؟

ولماذا النساء والأطفال هم دائماً الضحايا غير المباشرين لعملية التغيير والصراع السياسي والعسكري.

وبهذا كان بالأجدر بنا بعد كل هذه المتغيرات والتحديات التي تواجها المرأة العراقية أن نركز في بحوثنا على ما تعانيه المرأة العراقية بكل حالة علاقة في التأثير المباشر عليها مما ينعكس على المجتمع ككل.

المحور الأول: عناصر الدراسة والمفاهيم والمصطلحات العلمية

١-مشكلة البحث :-

إن المعوقات والتحديات التي تواجه الباحث العلمي في أي مجال بحثي يخص المرأة هي نفسها التي أدت إلى حالة العجز والتراجع في مواكبة ركب الحياة التي تعانيها المرأة سواء أكان ذلك على صعيد أختيار الزوج لها أو كونها أداة للإنجاب أو التمييز الجنسي وضعف المشاركة السياسية واتخاذ القرار الاجتماعي، وأن المرأة العراقية لا تختلف عن نساء العالم وأن النساء في أرجاء العام يعدن مغبونات اجتماعياً وسياسياً وثقافياً. وبهذا تظهر مشكلة من يتناول من الباحثين مثل هكذا مواضيع وخاصة بالنسبة لقضايا المرأة العراقية وخاصة المعاصرة يصطدم بالكثير من القيم والمقدسات الاجتماعية حتى أن الباحث يشعر وكأنه يسير في حقل من الألغام لا يعرف كيف يخرج منه. وأن ما يهمنا في هذه المشكلة هي مجموعة من التساؤلات وهي :

١-هل يوجد مجتمع من مجتمعات العالم من دون تمييز بين الرجل والمرأة.

٢-هل مشكلة المرأة العراقية هي مشكلة الحرية أم هي مشكلة عدم العدالة والمساواة بينها وبين الرجل.

٣-هل تعتبر مشكلة المرأة غير مستقلة عن مشكلة المجتمع الذي يحتويها بل هي أنعكاس صارخ لكل مشاكل المجتمع.

٤-هل المتغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ لها الأثر الكبير في ما تعانيه المرأة العراقية العصرية من مشاكل والألام ويأس وظلم وتعسف.

٥-هل أن التحديات الجديدة التي تواجهها المرأة العراقية أثر كبير في تغيير مسارات الحياة لديها وذات تأثير مباشر في العديد من المشاكل الأسرية ولعل الخيانة الزوجية وارتفاع نسبة الطلاق واحد من أهم تلك المشاكل.

ثانياً: أهداف البحث :-

للبحث أهداف عديدة ولعل من أهم تلك الأهداف هي :

١-معرفة أهم التغيرات المجتمعية المعاصرة التي أدت إلى تغير في مسارات حياة المرأة العراقية.

٢-يهدف البحث إلى معرفة التحديات المجتمعية التي تواجهه المرأة العراقية.

٣-يهدف البحث إلى تحقيق مبدأ أن الثروة البشرية هي صناعة الثروات وأن التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة من أجل مواجهة التحديات المجتمعية وجعلها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية المنتجة.

ثالثاً: أهمية البحث :-

١-إن واقع المرأة العراقية بحاجة ماسة إلى مراجعة شاملة في ضوء المعايير الشرعية السليمة والتراث الثقافي والحضاري الشامل لمجتمعنا العراقي.

٢-إن دراسة أوضاع النساء والتحديات والمتغيرات التي يواجهها تمثل انعكاساً طبيعياً لدرجة التقدم الذي وصل إليه المجتمع من عدمه.

٣-إن المرأة العراقية تتعرض لحملة من المتغيرات بسبب الواقع المأساوي الذي يمر به المجتمع بسبب الاحتلال ووسائل الإعلام التي حولت المرأة إلى مجرد وسيلة تسويقية ولهذا لابد من الوقوف على تلك المتغيرات.

٤-إن هذا البحث هو محاولة متواضعة للوقوف على بعض الانحرافات السلوكية التي أصابت بعض النساء وعجزهن عن مواجهة التحديات التي فرضتها متغيرات الحياة.

المحور الثاني: المفاهيم ذات العلاقة بالبحث

١-التغير الاجتماعي :-

إن التغير الاجتماعي يعني التبدل الذي يحدث ببنية النسق الاجتماعي ووظيفته، أي الذي يصيب البناء الاجتماعي والقيم والعادات والأدوار خلال فترة من الزمن، وأن التغير الاجتماعي يخضع للنسبية الزمانية والمكانية حيث يختلف من مجتمع إلى آخر،سواء في السياق الزماني أو المكاني وذلك نتيجة الأختلاف الثقافي بين المجتمعات(١).

والتغير الاجتماعي كذلك يقصد به أي اختلاف أو تبدل في الحالة الشكلية أو الجوهرية من شكل إلى شكل آخر أو مكان إلى مكان آخر وبشكل متعاقب(٢).

والتغير الاجتماعي حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات،إذ يتناول الجيل اللاحق ((الجوانب الثقافية والتراث الاجتماعي)) من الجيل السابق ويضيف إليها تارة ويعدلها تارة أخرى بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الإنساني في الكثير من الخصائص تمشياً مع الواقع الاجتماعي، وظاهرة التغير تشمل كل مرافق الحياة فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير غير ثابت من جميع النواحي(٣).

وبهذا لعبت التغيرات الاجتماعية التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ دور كبير في تغير العديد من الممارسات الاجتماعية والثقافية من قيم وعادات وتقاليد وأعراف اجتماعية فيما يخص المرأة بالذات وهذا ما زاد الطين بلة في بلورة فكرة الأقصاء الاجتماعي للمرأة من خلال ما لاحضناه من تمييز جنوسي أدى في النهاية إلى زيادة معانات المرأة العراقية من خلال الفهم الخاطئ لبعض السلوكيات التي تغيرت في الحقبة الزمنية الجديدة. والمقصود بالمتغيرات الاجتماعية في هذا البحث هو كل تغير اجتماعي كان له الدور الكبير في التأثير على المرأة في المجتمع الذي عانى العديد من الأزمات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ... الخ.

٢-المجتمع المأزوم :-

قبل الدخول إلى مفهوم المجتمع المأزوم لابد أن نوضح مفهوم الأزمة الاجتماعية التي هي بداية دخول المجتمع إلى مرحلة التأزم.

ويشير مفهوم الأزمة الاجتماعية إلى ((أنه نوع من الخطر الذي يهدد النظام الاجتماعي (Social System) القائم وينتج عن هذا التهديد خللاً في العادات والقيم والأعراف يستلزم التغيير السريع لمواجهة هذا الخطر واعادة عملية التوازن[٤].

وهذا ما أشار إليه الأستاذ بارد (Bard) أن سوء الظروف المحيطة بالمجتمع تنتج خيبة أمل عاطفي حاد مع مشاعر من الارتباك والتوتر والاكتئاب والفوضى التي تصدع العلاقات القائمة، وتسهم في تراجع الدور الوظيفي للأفراد والجماعات في المجتمع[٥]، وبهذا فأن الأزمة في المجتمع العراقي أصبحت أكثر وضوحاً وخصوصاً بعد الحروب والحصار الاقتصادي وأخيراً الاحتلال الاميركي وما كرس تلك الأزمات في المجتمع العراقي هو الإدارة السياسية الخاطئة التي أدت إلى التدهور الأمني وعدم تحقيق الاستقرار والصراعات السياسية القائمة على أساس الطائفة أو الجنس أو العرق.

أما المجتمع المأزوم فيشير إلى ظروف خاصة تواجه مسيرة النظام الاجتماعي، قد تؤدي إلى خلل في التكامل الوظيفي للبناء الاجتماعي وينتج عنه تهديد للاستقرار المجتمعي. فالأوضاع التي واجهت مسيرة المجتمع العراقي أدت إلى خلل وظيفي في مسيرة النظام الاجتماعي. علماً ان يخلل في يصيب جزءاً من هذا المجتمع لابد أن يؤثر في الأجزاء الأخرى.

إن المجتمعات غير المستقرة تعد أقرب فهماً إلى المجتمع المأزوم. ويشير بعض الباحثين إلى المجتمع المأزوم من خلال ارتفاع مستوى النزاعات الداخلية والخارجية التي افرزت أوضاع خاصة، منها أنهيار مقومات الدولة، وتراجع دورها الوظيفي الذي ساعد على تفعيل العصبيات العشائرية، الأثنية والطائفية التي باتت تهدد مسيرة النظام الاجتماعي[٦]، وهذا ما يشهده مجتمعنا الحالي والذي بدوره كان له الأثر الكبير في التأثير على دور المرأة من خلال المشاركة السياسية

وأصبح ينظر إلى المرأة على أنها ضعيفة الدور السياسي وهذا مما وقع في عدم توليها المناصب الوزارية إلا بنسبة ضئيلة.

إن قضية المرأة في المجتمع العراقي تبرز كمؤشر واضح في تراجع هذا المجتمع وتأخره وذلك لأن المرأة لا تزال أمامها الكثير من المعوقات وخاصة فيما يتعلق بالمورثات والمعتقدات التي تسوغ من حرمان المرأة من دورها الاجتماعي والسياسي وتشرع التمايز بينها وبين الرجل وهذا ما يظهر واضحاً من خلال حياتنا اليومية التي تظهر أن هناك فجوة واضحة على أساس (النوع الاجتماعي) سواء في قضايا التعليم والمشاركة السياسية والمشاركة في سوق العمل والقضايا الأخرى.

لقد بات واضحاً اتساع الفجوة بين الذكور والإناث وخاصة في مجال التعليم فالإناث لايحضن بنفس الفرص لدخول التعليم مثلما يحصل عليه الذكور وفي جميع المستويات إذ تبلغ نسبة الإناث إلى مجموع الطلبة ٤٣% للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ويمثل الفقر عاملاً أساسياً في اتساع هذه الفجوة، إذ أن الأسر الفقيرة حتى عندما تمتلك الوعي الكافي بأهمية التعليم فأنها يصطدم بمطالب (تدريس خصوصي، تبرعات، ملابس... الخ) لا تقوى عليها اقتصادياً مما يعزز رؤيتها لمنزلات المرأة التقليدية ويحثها على تزويج الفتاة بعمر مبكر[٧].

المحور الثالث: الدراسات السابقة

١-دراسات عراقية :-

دراسة جمعية الأمل عام ٢٠٠٩ الموسوعة (نساء العراق يتحدثن عن أهم المصاعب والتحديات التي تواجههن).

لقد أقامت جمعية الأمل وهي منظمة عالمية عراقية من دراسة أهم المصاعب والتحديات التي تواجه المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٧٠٠) أمرة من مختلف الشرائح الاجتماعية ومقسمة على خمسة محافظات من محافظات العراق وهي (بغداد، نينوى، كركوك، النجف، البصرة).

وقد اعتمدت الدراسة على الوصف الكمي والنوعي لحياة النشاء في العراق وبالذات اللاتي تأثرن بالنزاع المسلح الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣. وقد وجدت هناك علاقة عكسية من حيث إجابات النساء من خلال ان الخدمات قد زادت بعد عام ٢٠٠٣ إلا أن اكثرهن ازداداً فقراً عن السنوات السابقة، وأن سلامتهن الشخصية بقيت مصدر قلقهن الدائم وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة وهي :

- إن نسبة ٥٥% من النساء كن ضحايا العنف، منذ العام ٢٠٠٣، وإن ٢٢% منهن كن ضحايا العنف الأسري وأكثر من ٣٠% منهن مات أفراد من عائلاتهن جراء العنف.
- أحتلت مسألة الأمن والسلامة في المرتبة الأولى من مشاكلهن وقد بلغت نسبة الإجابات عن ذلك ٦٠% .
- لقد أشارت بنسبة ٣٣% من النساء لم يستلمن مساعدات إنسانية منذ عام ٢٠٠٣.
- لقد أشارت بنسبة ٤٠% من النساء اللواتي لديهن أطفال أكدن أن أطفالهن .
- لا يرتادون المدرسة[٨].

٢-دراسة عربية :-

(دراسة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع إدارة المرأة، ٢٠٠٩) الموسومة (التحديات التي تواجهه إسهامات المرأة في التنمية الشاملة) .

لقد بينت الدراسة واقع مشاركة المرأة العربية وتحدياتها في التنمية الشاملة فقد أشارت الدراسة إلى أن حجم مشاركة المرأة العربية في سوق العمل في بلدان الوطن العربي هي الأدنى بين دول العالم، وإن النساء يدخلن سوق العمل بإعداد قياسية إلا أنهن يواجهن نسباً أعلى من البطالة ويعملن مقابل أجور متدنية، فهن يمثلن (٦٠%) من أجمالي العمال الفقراء في العالم.

وقد حددت الدراسة مجموعة من أبرز التحديات التي تواجه النساء في مجال العمل وهي :

- تحديات تتصل بالعولمة وسياسات التحرير والاندماج الاقتصـــادي وسياســـات الإصلاح الهيكلي إذ أن التطورات والأزمات الاقتصادية غالباً ما يقع عبؤهـــا الأكبر على الإناث في سوق العمل سواء في الأجلين القصير والطويل، فضلاً عن وجود اختلالات هيكلية موروثة في أسواق العمل العربية، مما يجعل تركز عمل المرأة في قطاعات والخـــدمات الاجتماعيـــة والشخصـــية والحكوميـــة والصناعات التحويلية وذلك على عكس الذكور الذين يتنوع هيكـــل التشـــغيل الخاص بهم.
- تحديات تتصل بمنهجيات الادماج المؤسسي إذ تواجه قضية المـــرأة العربيـــة العاملة استمرار التعامل معها باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر أكثـــر من كونها قضية تؤثر على برامج التنمية الشاملة.
- تحديات تتصل بالثقافة الحقوقية العامة، إذ لا يزال المجتمع ينظر إلى المـــرأة بعدّها تنتزع فرص العمل من الرجال، مما يسبب انحسار فرص العمل الخاصة بها وتدني الأجور التي تحصل عليها فضلاً عن كونهـــا مرؤوســـة وليســـت رئيسة[٩].

٣-دراسة أجنبية :-

دراسة Anne Eolmamure عام ٢٠٠٤ الموسومة (التحديات التي تواجه الأسرة اليابانية في القرن الحادي والعشرون) .

- لقد أكدت الدراسة على أن الأسرة اليابانية المعاصرة تعاني من العديـــد مـــن التحديات أهمها .
- تزايد حالات الطلاق بعد (٢٠) عاماً من الزواج، أي أنهن يتقاعسن عن تدبير شؤون المنزل ورعاية زوجها ورعاية والديها المسنين.
- إن الزواج أصبح أقل جاذبية بالنسبة للمرأة اليابانية، مع تغيير فـــي العـــادات الجنسية إذ لا تجد الفتيات الصغيرات أي حرج من أقامة علاقة مـــع الرجـــال الكبار من أجل الحصول على المال.

- إن عدم جاذبية الزواج لدى المرأة اليابانية يرجع إلى وجود خيارات أخرى لتحقيق الأمن الاقتصادي (العمالة) وكذلك صعوبة الجمع بين الأسرة والعمل في اليابان.
- إن رعاية الأطفال تشكل قلقاً كبيراً للأسرة اليابانية بسبب تشجيع النساء على الاستقالة بعد الولادة بدلا من الاعتماد على الآخرين للقيام بعملها في حين أنها في أجازة لرعاية الطفل، مما أنعكس أثارة على أنخفاض معدل المواليد[١٠].

المحور الرابع: أهم المتغيرات المجتمعية المؤثرة على المرأة العراقية

١-الفقر :-

تواجهه المرأة في ظل تحولات العولمة العديد من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية التي تستلزم اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها مساندة المرأة فقد أدت عولمة الاقتصاد إلى ظهور ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر Feminization of Poverty ويقصد به تركز الفقر بين الأسر التي تعولها أناث أصبحت العلاقة بين البناء الأسري وانتشار الفقر على اهتمام متزايد في أدبيات العلوم الاجتماعية ويكثر في الأدبيات المعاصرة الربط بين النساء المعيلات لأسر والأفراد الفقراء والبطالة وأصبح من الملفت للنظر تناول فئة النساء المعيلات بشكل متلازم مع الفقر وانعكاساته على فئات المجتمع المختلفة[١١].

لقد تدخلت عوامل عديدة كمسببات للفقر في المجتمع العراقي في مقدمتها الحروب الداخلية والخارجية والعقوبات الاقتصادية وطبيعية النظام السياسي ونمط تعامله مع مجتمعه وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية[١٢].

وتعد المرأة من أكثر فئات المجتمع عرضه لمخاطر ظاهرة الفقر، فهي عرضه للعديد من المشكلات التي عوق أدائها الاجتماعي ولاسيما أن ظاهرة الفقر اصبحت من أهم التحديات التي تواجهه شريحة النساء ولاسيما النساء المعيلات لعوائلهن في ظل تزايد هذه الظاهرة في المجتمع العراقي الذي يعاني من تدهور في بنائه الهيكلي والاجتماعي وبهذا يمثل الفقر بالنسبة للمرأة العراقية حالة من الحرمات من الحياة اللائقة التي تتطلع اليها ولا يتوقف عند هذا الحد بل يتسع مداه

إلى الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل حياة صحية، ودخل لائق والتمتع بالكرامة والحرية واحترام الذات واحترام الآخرين لها.

٢-غياب الأمن :-

إن ما يعيشه المجتمع العراقي أو عاشه بعد الاحتلال لعام ٢٠٠٣ من تدهور في الأوضاع الأمنية نتيجة للتعصب الطائفي وضعف بنية الدولة والصراعات الأهلية أدى إلى تشكيل الأرضية الخصبة في فقر النساء وعدم إيجاد الفرص المناسبة لها للعمل في الأعمال التي تليق بها.

وتفترض نظرية الحاجات الإنسانية التي قدمها ماسلو Maslow إن حاجات الإنسان المختلفة تنظم في سلم هرمي، وتشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى وغيرها قاعدة ذلك الهرم ويعلو هذا المستوى الحاجة إلى الأمن[١٣]. ومن هنا يمكن أن نقول أن الحاجة إلى الأمن من أهم التحديات التي تواجهه المرأة في المجتمع العراقي وتقف حجر عثرة بوجه التنمية فمع استمرار التدهور الأمني لا تستطيع المرأة أن تأخذ دورها الحقيقي ولذلك فأن تحقيق الأمن الهدف الأساسي لكي يجعل من المرأة أن تكمل دورها في المجتمع.

إن أي اعتداء على الحقوق الإنسانية باشكاله المتعددة والمتنوعة سواء بسبب جنسها أو الأدوار التي تؤديها المرأة أو بحسب نوعها الاجتماعي أو مكانتها داخل المجتمع وهذا ناتج من ضعف أو غياب الأمن الذي يحمي المرأة من تلك الاعتداءات أو يكفل لها حقها. وبهذا نجد أن أكثر النساء اللواتي يتعرضن للعنف تلجأ الى الاهل او الاقارب وذلك لعدم وجود أمن مجتمعي أو قانون رادع لتلك الممارسات وكذلك عدم معرفة المرأة وجهلها بحقوقها في المجتمع، ان غياب الأمن أدى الى تحمل المرأة وبالذات المتعلمة ان تعاني العديد من التحديات منها تأثير غياب الأمن على الحد من خروجها الى الأماكن العامة وكذلك تأثيره على فرص الحصول على العمل البعيد عن أماكن سكناها وبهذا تظهر المرأة وبالذات النساء المعيلات الى انتهاك العديد من السلوكيات غير الصحيحة مما جعلها عرضة للخطف أو الاغتصاب وربما القتل في أوقات متعددة هذا ما جعل المرأة كأنها كائن مسلوب الإرادة وذات شخصية ضعيفة.

٣-عدم المساواة :-

لا تزال النساء تتعرض إلى التميز وعدم المساواة وخصوصاً في مجتمعنا العراقي وهذا ما أوضحته الدراسات الاجتماعية المتمثلة في العنف ضد المرأة وسوء المعاملة وما تتعرض له المرأة من العديد من الحالات المتمثلة في الاغتصاب والتحرش الجنسي وعدم المساواة في العمل وبل وحتى في عملية التنشئة الاجتماعية حتى أصبحنا نسمع العديد من المصطلحات التي ظهرت في الآونة الأخيرة المتمثلة في (تأنيث الفقر، تأنيث العمل، تأنيث البطالة) بحيث أصبحت هذه المصطلحات ملازمة للمرأة.

لقد أدت التحولات الاقتصادية على المجتمع العراقي دوراً كبيراً في أوضاع التهميش المستمر ضد المرأة وزادة من فقرها وأدت إلى عدم المساواة بينها وبين الرجل في العديد من أحوال الحياة، وعلى الرغم من إعلان المساواة القانونية والسياسية بين الرجل والمرأة في بعض البلدان ولكن لا يزال هناك تمايز كبير بين الرجل والمرأة ويأتي هذا التمايز من الحكم القبلي الذي عانت منه المرأة في عدم توافر القدرات والمهارات اللازمة لاحتلال المناصب السياسية والإدارية العليا والتقاليد التي تحرم على المرأة من مناقشة الرجل وتمنع تقلد المرأة لمناصب ترأس فيها الرجل انطلاقاً من مبدأ أن المرأة يقتصر دورها على الاهتمام بالمنزل وأسرتها وتأدية الأعمال المنزلية. وفي الشريعة الإسلامية، تتمتع المرأة بالأهلية الكاملة وهو ما يؤهلها لممارسة غالبية الحقوق المدنية التي للرجل ممارستها، فقد منحها الإسلام حق التعرف في أموالها وممتلكاتها ما دامت قد بلغت سن الرشد، فلها مباشرة كافة العقود بحيث تشتري وتبيع وتوكل غيرها وتتوكل عن غيرها، ولها التصرف بأموالها وليس لزوجها أن يمنعها من ذلك أو يأخذ شيئاً من مالها دون رضاها، فقد ورد في قوله تعالى چ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □
□ □ □ □□ □ □ □ □□ □ □ □ □□ □ □ □ □ □
□ چ [النساء : ٣٢] (١٤).

٤-الموروثات الثقافية :-

تلعب الموروثات الثقافية دوراً هاماً في تشكيل بنيـــة التهمـــيش الاجتمـــاعي للمرأة، والمقصود بالموروثات الثقافية هي القيم والأعراف الاجتماعيـــة والعـــادات والتقاليد الثقافية والتي تعتبر أحد العوامل المساهمة في تهميش المرأة وأعلاء مـــن مكانة الرجل ضمن السياقات الثقافية التي تندرج ضمن هـــذه المتغيـــرات التـــي اسهمت في المشاركة المجتمعية للمرأة[١٥].

وبهذا فأن للموروثات الثقافية دور كبير في تهميش دور المرأة مـــن خـــلال القيم الاجتماعية التي يحملها الإنسان والتي تتأثر بأفكاره ومعتقداته التي يكتبها من المحيط الاجتماعي ومن عملية التنشئة الاجتماعية للرجل والمرأة.

حيث يتولى الأباء والأزواج عملية أتخاذ القرارات الأسرية والاقتصـــادية معتمدين في ذلك على بعض الأفكار والمعتقدات التي تصف الرجـــل بالعقلانيـــة والمرأة بالعاطفة. مما أعطى حق للأباء والأزواج التدخل في القرارات الخاصـــة بها سواء في الزواج أو العمل إضافة إلى ممارسة العنف ضد الإناث وذلك لتدعيم سيطرتهم وتأكيد ذكوريتهم[١٦].

٥-الهيمنة الذكورية :-

المقصود بالهيمنة الذكورية أو السيطرة الذكورية هو أن الرجل هو الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع أبوي ولهذا السبب أعطى للرجل سلطة مطلقة على من يملكهم من البشر وعلى رأسهم المرأة، التي يفرض عليها الخضوع للرجل بـــالقوة والقيام على تلبية حاجاته المادية والخدمية والجنسية في محاولة لتهميش أدوارهـــا الاجتماعية في شتى مجالات الحياة[١٧]. لقد كرست النظم السياسية التـــي تعاقبـــت على العراق مفهوم السلطة الأبوية الذكورية وذلك من خلال النظر إلـــى الســـلطة الشخصية للأب وليس على أساس المنصب أو الموقع سواء كان رجل أو امـــرأة وبذلك تكرست النظرة على دور المرأة يقتصر على مجالها الخاص وهو الأســـرة والبيت، وبهذا هدرت حقوق المرأة وأصبح النظام الأبوي يركز على أن الســـلطة تتركز على الرجال ولا تعترف بدور المرأة وقدرتها في اتخاذ القرارات سواء في

الأسرة أو المجتمع وبهذا ظلت المرأة في المجتمع العراقي مهمشة وضعيفة ومستبعدة من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات.

٦-الأمية وتدني مستوى التعليم :-

أن التميز بين الذكور والإناث في مجال الحق بالتعليم يعد المشكلة الكبرى التي تواجه التعليم في العراق، وقد بينت نتائج المسوح أن نسبة من لم يلتحق بالتعليم مطلقاً ترتفع بين الإناث إذ بلغت (٣١%) للإناث مقابل (١٣%) للذكور وأن المسوح تظهر الفروقات بين الريف والحضر حيث تصل نسبة الذين لم يلتحقوا في الريف إلى الثلث تقريباً بنسبة ٣٤% مقابل ١٨% للحضر لذا فنسبة من لم يلتحقوا تجاوزت ٢٢% وهي نسبة غير قليلة[١٨].

وبهذا فأن العراق وبسبب الأزمات والحروب التي تعرض لها أدى إلى أهمال الجانب الأكبر من جوانب المجتمع ألا وهو نظام التعليم الذي يعبر عن الواقع الاجتماعي للمرأة والذي له الدور الكبير في الحد من ظاهرة التخلف التي تجعل المرأة أكثر انفصالاً عن البرامج الإنتاجية وبالنهاية تؤدي إلى شعور النساء بالاغتراب عن الواقع الاجتماعي الذي تعيشه وذلك لأن الوضع التعليمي للمرأة في أي مجتمع لا ينفصل عن وضعها ودورها الاجتماعي ومكانتها في الأسرة والمجتمع وكذلك لا ينفصل عن رؤية المرأة لذاتها ودورها ومكانتها والصورة التي تكتسبها وتكونها عن ذاتها والتي تسهم إلى حد كبير في تفاعلها مع واقعها اليومي.

٧-صراع الأدوار :-

لقد أصبحت المرأة تعاني من صراع ثقافي نتيجة لتعدد أدوارها حيث أصبحت المرأة تشغل دورين اجتماعيين متكاملين هما دورها كربة بيت ودورها كعاملة أو موظفة أو المهنية وأشغال مثل هذين الدورين يؤدي إلى الكثير من المشكلات أهمها الإرهاق الجسدي والنفسي والعقلي الذي تتعرض له المرأة والناجم عن أشغالها لدورين اجتماعيين[١٩].

أي أنها جمعت بين دورين دورها في العمل ودورها في الأسرة وجاء ذلك نتيجة للمتغيرات التي حدثت في المجتمعات العربية بصورة عامة والمجتمع

العراقي بصورة خاصة سواء متغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وثقافية مما أثرت على احتياجات في سوق العمل[٢٠]. وبهذا فأن تهميش دور المرأة يتحدد في الصراع الذي تعانيه نتيجة لتحول دورها التقليدي من داخل المنزل حيث القيام برعاية الأسرة والأطفال إلى خارجة للقيام بدورها في سوق العمل فالمرأة التي تختار أن تجمع بين الدورين وقعت فريسة للصراع نتيجة لاندماجها في سوق العمل برغم رفض ثقافة المجتمع لعملها من ناحية واستمرر مسؤولياتها المنزلية ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية دون أي مساندة من قبل الزوج أو الأسرة للقيام بهذين الدورين من ناحية أخرى.

٨-ارتفاع معدلات الطلاق وأنخفاض معدلات الزواج :-

أدت التحولات الاجتماعية في المجتمع العراقي في السنوات الماضية إلى تغيرات ملحوظة في نظام الزواج إن كانت هذه التغيرات لا تمس جوهر هذا النظام إلا أنها بلا شك أثرت في كثير من أنماطه وأبعاده ونتيجة للظروف التي مر بها المجتمع العراقي ولاسيما بعد عام ١٩٩٠ وبعد عام ٢٠٠٣ والأحداث الجارية والمتمثلة في الحصار الاقتصادي الجائر وما أعقبه من حروب ودمرت بنيته التحتية، كل هذه العوامل أدت إلى بروز الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية انعكست سلباً على الفرد وعلى اتجاهاته بما في ذلك حاجته للزواج والاستقرار ومشكلات الطلاق الزائد وعدم تفاهم الزوجين والفروق العمرية لكلا الجنسين والعنوسة والتردد في الاختيار الصحيح والمستوى الاقتصادي المتدهور[٢١].

وبهذا فأن ارتفاع معدلات الطلاق وانخفاض معدلات الزواج لأسباب عديدة منها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت من التحديات التي واجهة المرأة العراقية في ظل تازم المجتمع العراقي حيث لعبت التطورات الحديثة دورها المباشر في عرقلة مسيرة الزواج وكثرة الطلاقات التي اصبحت ظاهرة لايستهان بها والتي باتت تهدد مسيرة الحياة الزوجية للمرأة العراقية.

٩-العنف ضد المرأة وتجاهل حقوقها :

تشير أكثر الدراسات أن العنف ضد المرأة ظاهرة منتشرة في المجتمع العراقي حيث أشارت استراتيجية النهوض بالمرأة أن ٢٠% من النساء في العراق يتعرض للعنف بمختلف أنواعه وأشكاله.

وإشارة الدراسة أن نسبة ٢٣% من النساء المتزوجات بالفئة العمرية (١٥-٤٥) يتعرض للعنف سواء كان نفسياً أو جسدياً أو لفظياً و (١٥%) للعنف الجنسي و (٤٠%) للسيطرة والتحكم من قبل ازواجهن[٢٢].

وبهذا فإن تجاهل حقوق المرأة في حياتها الاجتماعية والعنف ضدها يمثل أهم التحديات التي تواجه تحسين واقع المرأة في العراق وتمكينها في ظل الظروف التي يعشا المجتمع العراقي التي تنامت نتيجة لهذا العنف ظاهرة الطلاق العاطفي بين المتزوجين وانتشار العنف الأسري في مختلف أنواعه بين الأسر العراقية ولاسيما نحن نعيش ظروف مأسوية جعلت من الرجال لا يعترفون بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل وهي تمثل نصف المجتمع بل واستطيع أن أجزم أنها عمود ذلك المجتمع.

المحور الخامس

أولاً : متطلبات الدراسة الميدانية :-

١-نوع الدراسة :-

في ضوء ما تم عرضه في الجانب النظري عن التحديات والمتغيرات التي تواجه المرأة في ضوء المجتمع المتأزم والظروف التي تعيشها ودورها في تهميش دورها وعدم مساواتها معم الرجل، فيمكن تحديد نوع الدراسة بالدراسة الوصفية حيث حاولت الدراسة حصر أهم التحديات والمتغيرات التي تواجه المرأة والتي أسهمت في تقليص دورها.

٢-منهج الدراسة :-

المنهج العلمي هو (إجراء أو عملية لأحراز شيء ما أو لتحقيق هدف معين رسمه الباحث لدراسته وهو الخطوات التي تساعد الباحث في ضبط أبعاد البحث)[٢٣] وبهذا فأن الباحث استخدم منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينية.

٣-أدوات جمع البيانات :-

أعتمد الباحث على استمارة الاستبيان للحصول على المعلومات بالإضافة إلى المقابلة، والملاحظة البسيطة من خلال معايشته ومشاهدته للكثير من القضايا والتحديات التي واجهتها المرأة في ظل الظروف الحالية والتي أنعكست بصورة مباشرة على تهميش دور المرأة العراقية في أخذ الحيز الكافي في المشاركة في كافة المجالات.

ويعد الأستبيان من الأدوات الأساسية التي يستخدمها الباحثون الاجتماعيون في جمع البيانات[٢٤].

٤-حجم العينة :-

تم أختيار عينة مكونة من (١٥٠) وحدة ممثلة لمجتمع البحث، علماً أن مجتمع البحث هو مجتمع شبه متجانس ويكون أكثر مناسباً لمثل تلك البحوث.

٥-نوع العينة :-

لقد أعتمد الباحث على العينة العرضية، علماً أن هذه العينة يستطيع الباحث من الحصول عليها دون سابق تخطيط وكذلك سهولة الحصول على مفردات هذه العينة سواء كانت من أفراد الجيران أو اصدقائه أو طالبات فصله أو زملائها في العمل وهناك الكثير من الدراسات التي تمت في مجال العلوم الاجتماعية اجريت على عينات من هذا النوع أي العينة العرضية[٢٥] وبهذا أختار الباحث أسلوب العينة العرضية لإجراء البحث وجمع البيانات من النساء التي تتراوح اعمارهن من (١٨-٥٢) سنة من مناطق متعددة من بغداد والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الإدارية والأحياء السكنية في مجتمع البحث.

٦-مجالات البحث :-

١-المجال الجغرافي :

ويقصد به المكان الذي تقع فيه وحدات التحليل والاهتمام وهن النساء اللاتي يقعن ضمن الحدود الإدارية لمدينة بغداد وضواحيها.

٢-المجال البشري :

ويقصد به ذلك النطاق البشري الذي اختيرت منه عينة البحث واجريت الدراسة على الإناث من مختلف الشرائح (طالبات، عاملات، رباب المنازل، والمعلمات والمدرسات) والتي لا تقل أعمارهن عن ثمانية عشر سنة.

٣-المجال الزماني :

المجال الزماني ويقصد به الحقبة الزمنية التي قام بها الباحث بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة من الواقع، وقد استغرقت عملية الدراسة النظرية والميدانية مدة تتراوح من ٢٠١٥/٤/١٠ إلى ٢٠١٥/٨/١٠.

المحور السادس: تفريغ وتحليل البيانات

١-الفئة العمرية :-

يعتبر العمر من أهم المتغيرات التي تؤثر في تقليل دور التأثير في التحديات وتقليل أو تعظيم دور التهميش، وذلك لأن العمر له دور في تزايد قدرت المرأة في أتخاذ القرارات وخاصة ذات الفئة العمرية الكبيرة تكون أكثر قدرة في اتخاذ القرارات وبهذا لابد من دراسة الفئة العمرية في هذا البحث ليتمكن الباحث من الوصول إلى دلالات في تأثير العمر في قدرت المرأة على المشاركة في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية بل وحتى الثقافية، ومن خلال الجدول رقم (١) يوضح لنا مفردات العينة وفقاً لتركيبها العمري أو الفئة العمرية.

جدول (١)

يوضح الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
١٨-٢٥	٣٠	%٢٠
٢٦-٣٣	٧٠	%٤٧
٣٤-٤١	٢٤	%١٦
٤٢-٤٩	٢٢	%١٥
٥٠ – فأكثر	٤	%٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

تبين من خلال الجدول أعلاه أن أغلب مفردات العينة تقع ضمن الفئة العمرية من (٢٦-٣٣) وبنسبة (٤٧%) وهذه المرحلة العمرية تشكل أهم المراحل في حياة المرأة بعدّها قمة النضوج والمشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية بكل جوانبها عن طريق العمل في المؤسسات الدولة أو القطاع الخاص أو ضمن نطاق الأسرة والمجتمع وتصبح هذه الفئة معرضة إلى التأثير في التحديات التي تواجه المجتمع وتكون عرضة للتهميش في ظل المتغيرات الاجتماعية التي فرضها الواقع الاجتماعي عليها مما يؤدي إلى اعاقتها وعدم أندماجها في المجتمع.

٢-الحالة التعليمية :-

يُعدّ التعليم من التحديات المهمة التي تواجه المرأة بل تزيد من عملية التهميش الاجتماعي وذلك لأن التعليم يزيد من قوة المرأة بعدّها تمتلك رأس المال التعليمي وأن المرأة غير المتعلمة أكثر عرضة في تدني أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مما يسبب في استبعادها الاجتماعي، والجدول الآتي يوضح الحالة التعليمية للمبحوثين.

جدول (٢)

يوضح الحالة لعينة البحث

الحالة التعليمية	التكرار	النسبة المئوية
امي	٨	%٥
تقرأ وتكتب	١٠	%٧
ابتدائية	١٠	%٧
متوسطة	٢٩	%١٩
إعدادية	٣٠	%٢٠
معهد	١٨	%١٢
بكالوريوس	٤٠	%٢٧
عليا	٥	%٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول أعلاه الحالة التعليمية للمبحوثين ودورها في اكتساب المرأة القوة في اتخاذ القرارات في الحياة الاجتماعية، ونلاحظ من خلال الجدول التفاوت في نسب التعليم بين مفردات العينة وهذا يرجع إلى التحديات التي تواجهها المرأة في ظل تأزم المجتمع فمثلاً الأسرة الفقيرة لا تهتم بتعليم الإناث وتعتبر التعليم ذو كلفة اقتصادية تزيد من الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها وبالتالي تهتم بتعليم الذكور على حساب الإناث كذلك مما يزيد هذه الحالة هو القيم التقليدية التي تنظر إلى أن تعليم القناة غير مهم أو غير ذي فائدة مثل الأولاد لأن الفتاة سيكون مصيرها الزواج وستدخل دور المسؤولة عن رعاية الأبناء وإدارة أمور البيت، ومن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل الحالة التعليمية من (أمي إلى إعدادية) حيث بلغت نسبتها (٥٨%) وهذا يدل على أن التعليم واحد من التحديات التي تواجه المرأة في ظل المتغيرات الاجتماعية.

٣-الحالة الاجتماعية :-

الحالة الاجتماعية واحد من التحديات المهمة التي تواجه المرأة وتؤثر في قدرتها في المشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية وكذلك قدرتها على امتلاك القوة والسيطرة، حيث تزداد فعاليتها وبنشاطها ومشاركتها في المراحل الأولى من الحياة وتتراجع بعد الزواج وذلك لتحملها مسؤولية البيت والأولاد وبهذا تكون عاجزة عن التوفيق بين مهامها كربة منزل ومشاركتها في الحياة الاجتماعية وبالتالي ينعكس هذا بشكل سلبي على دور المرأة في اتخاذ القرارات والآراء في الحياة الاجتماعية. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٣) يوضح الحالة الاجتماعية لعينة البحث

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب (أنسه)	٦٥	%٤٣
متزوجة	٧٠	%٤٧
مطلقة	٥	%٣
أرملة	١٠	%٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول أعلاه أن العينة الأكثر حجماً هي من المتزوجات وتليها النساء غير المتزوجات حيث بلغت نسبة المتزوجات (٤٧%) فيما بلغت نسبة اللواتي لم يتزوجن (٤٣%) وبهذا نلاحظ تقارب كبير بين المتزوجات وغير المتزوجات وبلغت نسبتها (٩٠%) فيما بلغت نسبة المطلقات والأرامل (١٠%) ومن هنا نلاحظ ان دور المرأة تركز على المتزوجات والمطلقات والأرامل واعتبار دورها يتمثل في البيت لإدارة أمور الأسرة وأن نسبة النساء غير المتزوجات كانت نسبة لا يستهان بها مما يدل على عزوف الشباب عن الزواج.

٤-الحالة المهنية :-

تمثل الحالة المهنية كمؤشر مهم في توضيح العلاقة المهنية لمفردات العينة ومن اجل التعرف على تأثير المسؤول الاجتماعي والثقافي لمجتمع البحث في التهميش المهني وعدم المساواة في العمل بين الذكور والإناث والجدول رقم (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤)

يوضح الحالة المهنية لعينة البحث

الحالة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
تعمل	٦٠	%٤٠
لا تعمل	٩٠	%٦٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يمكن تفسير أنخفاض نسبة النساء العاملات إلى العديد من التحديات التي تواجه المرأة في ظل الظروف المتأزمة منها المورثات الثقافية أو التحدي الثقافي الذي ينظر إلى عمل المرأة من خلال القيم الثقافية والدينية والتي تؤكد أن عمل المرأة يتركز في البيت وكذلك الظروف الأمنية لها دور كبير في العمل إضافة إلى التحديات الأخرى، إذ بلغت نسبة النساء العاملات إلى (٤٠%) في حين بلغت نسبة النساء اللاتي لا تعمل إلى (٦٠%) مما يؤكد أن تأزم المجتمع له دور كبير في ذلك وقد اكدت الكثير من النساء غير العاملات بأن البيت له الجزء الأكبر والزوج

له الحق في ذلك والأبناء أحق علي من العمل مما زاد الطين بله في بلورة تهميش دور المرأة في المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

٥-عدد الأبناء لدى فئات العينة المتزوجات :

تؤكد الدراسات الاجتماعية أن الدور الأنجابي للمرأة له الأثر الكبير في الأندماج الاجتماعي حيث أن تزايد عدد الأبناء يؤدي إلى الكثير من التحديات وأهمها الفقر والتهميش وخاصة في الأسر الفقيرة وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتأزم المجتمع ونتيجة لمحدودية الموارد المالية للمرأة مما يؤدي بها إلى العجز عن تلبية الاحتياجات الحياتية مما يؤثر على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تصبح عرضة للتهميش. والجدول التالي يوضح عدد الأبناء للنساء المتزوجات.

جدول رقم (٥)

يوضح وجود الأبناء في عينة البحث

وجود الأبناء	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٦٥	%٧٦
لا	٢٠	%٢٤
المجموع	٨٥ *	%١٠٠

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية النساء المتزوجات من عينة البحث لديها أبناء وقد بلغت نسبة (٧٦%) مقابل (٢٤%) ليس لديها أبناء. ومن خلال ذلك يتبين أهمية الدور الأنجابي للمرأة في المجتمع العراقي وقد تقل قيمة المرأة المتزوجة التي ليس لديها أبناء أو التي لا تنجب وتؤكد العديد من النساء في أفضلية أنجاب الذكور وتؤكد أغلب النساء المتزوجات أن عدد الأبناء وبالذات الذكور هم سنداً للعائلة وأكدت النساء المتزوجات أن البيت بدون عيال لا يساوي شيء وبهذا يمكن أن نستنتج أن ثقافة المجتمع تؤكد على الدور الأنجابي للمرأة

* (٨٥) هو عدد المتزوجات والمطلقات والأرامل

والذي يعطي للمرأة مكانة اجتماعية عند الزوج أو أهل الزوج. والجدول الآتي يوضح عدد الأبناء لعينة البحث.

جدول (٥)

يوضح عدد الأبناء لعينة البحث

عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية
١-٣	٦٥	%٤٣
٤-٦	٧٠	%٤٧
٧ فأكثر	١٥	%١٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا اهمية الأنجاب وتأثيره في الحياة الاجتماعية والذي يعتبر واحد من أهم قيم المجتمع الذي تفرضه ثقافة المجتمع ورغم الظروف المأزومة التي يعاني منها المجتمع من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يشكل عبء إضافي على المرأة مما يولد التهميش الاجتماعي، إذ بلغت نسبة إجابات الذين لديهم أبناء بالنسبة لأسرة المبحوثات من (١-٣) نسبة (٤٣%) في حين بلغت نسبة الأسرة التي لديها أبناء من (٤-٦) (٤٧%) في حيث بلغت نسبة الأسرة التي لديها (٧ فأكثر) نسبة (١٠%) وبهذا يتبين أن الاستمرار في الأنجاب بالنسبة للمرأة وفقدان المساواة بينها وبين الرجل في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية مما يولد دائرة كاملة لتهميش دور المرأة ومنعها من المشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة الاجتماعية والسياسية.

٦-المسؤولية عن أتخاذ القرارات داخل الأسرة :

من خلال هذا لسؤال سوف يتضح لنا من هو المسؤول عن أتخاذ القرارات داخل الأسرة وهذا ما بينه الجدول التالي .

جدول (٦)

يوضح من المسؤول عن اتخاذ القرارات داخل الأسرة

مسؤولية أتخاذ القرارات	التكرار	النسبة المئوية
الزوج أو الأب	٦٠	%٤٠
الزوجة	٣٠	%٢٠
أنا والزوج	٤٠	%٢٧
كل أفراد الأسرة	٢٠	%١٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

من خلال إجابات المبحوثين في الجدول أعلاه يوضح أن المسؤول عن اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة هو الزوج إذ شكل أعلى نسبة حيث بلغت (٤٠%) في حين جاءت الزوجة بنسبة أقل وبنسبة (٢٠%) بينما شكلت نسبة الزوج والزوجة بنسبة (٢٧%) وبهذا يمكن أن نفسر ذلك أن الثقافة الذكورية لها الأثر الواضح في اتخاذ القرارات حتى عندما تتخذ الزوجة قرار لابد أن يكون بمشورة الزوج أو أن يكون ذات دراية بأي قرار يصدر عن المرأة وما على المرأة إلا أن تقبل ذلك التسيد من قبل الزوج والا جلبت لنفسها المشاكل، وهذا ما وضحته بعض أفراد العينة إذ وضحت أغلب المتزوجات أنها لا تستطيع أن تتخذ أي قرار بدون علم زوجها ولا يمشي كلامها مثل ما يمشي كلام الرجل حتى على الأبناء.

٧-أسباب عدم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات :

أن أنفراد الزوج وهيمنته على اتخاذ القرارات داخل نطاق الأسرة يترسيخ من خلال السلطة الأبوية وقوتها في المجتمع مما يكون لها دور في استبعاد وتهميش المرأة في أتخاذ القرارات وهذا ما يتوضح من خلال الجدول التالي .

جدول (٧)

يوضح أسباب عدم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية

أسباب عدم مشاركة المرأة في أتخاذ القرارات	التكرار	النسبة المئوية
الرجل يمثل السلطة العليا في البيت	٥٠	%٣٣
لأن الرجل يرفض أن يسمع كلام الآخرين	٣٠	%٢٠
الرجل هو المسؤول عن الأسرة حسب المعتقدات	٧٠	%٤٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة عدم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات يعود بصورة رئيسة إلى أن الرجل هو المسؤول عن الأسرة حسب المعتقدات السائدة في المجتمع وبلغت نسبة (٤٧%) في حين بلغت نسبة أن الرجل يمثل السلطة العليا في البيت (٣٣%) في حين بلغت نسبة أن الرجل يرفض أن يسمع كلام الأخرين من الأفراد الأسرة إلى نسبة (٢٠%) وبهذا يمثل الرجل النسبة الأعلى في اتخاذ القرارات من المرأة وذلك لاعتقاد أن الأب هو المسؤول عن الأسرة وأنه يمثل السلطة العليا في الأسرة وتمثلت ذلك في الإجابات التي وردت في الجدول حيث أشارت أغلب النساء أن الرجل يمثل مصدر القوة والسيطرة في البيت وبهذا يمكن القول أن للتنشئة الاجتماعية وللثقافة الذكورية دور كبير في تهميش النساء وحرمانها من اتخاذ القرارات أو المشاركة فيها.

٨-الفقر كواحد من التحديات التي تقف حجر عثرة في مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية :

يعد الفقر واحد من أهم أسباب ومؤشرات الاستبعاد الاجتماعي ليس للمرأة فقط بل وحتى للرجل وبهذا يعد الفقر واحد من أهم أسباب مشاركة المرأة ولاسيما أن الفقر له العديد من الآثار السلبية على المرأة العراقية.

المرأة تعاني أسباب كثيرة أدت بها الفقر ومنها الحروب والأزمات والتردي المالي للبلاد وفي ظل الظروف الحالية فيها من التهجير القسري الذي تتعرض له

المرأة والحروب الطائفية بل وحتى النزاعات العشائرية أصبحت تكون المرأة هي الضحية المباشرة فيها. وهذا ما أوضحه الجدول التالي .

جدول (٨)

يوضح أن الفقر له تأثير مباشر على المرأة في المشاركة في الحياة الاجتماعية

تأثير الفقر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٤٠	%٩٣
لا	١٠	%٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول أعلاه أن الفقر تأثير كبير على المرأة حيث بلغت نسبة اللاتي أجابت بأن الفقر له تأثير كبير على المرأة هي (٩٣%) في حين بلغت نسبة اللآتي أجبن أن الفقر لا يؤثر على المرأة هي نسبة ضئيلة لا تتجاوز (٧%) وبهذا يظهر الفقر كتحدي قوي يقف أمام المرأة العراقية في تحقيق المساواة مع الرجل بل ويؤدي إلى تهميشها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

جدول (٩) يوضح أهم الآثار السلبية للفقر

أهم أثار الفقر على المرأة	نعم		لا		إلى حد ما		المجموع	النسبة المئوية
	تكرار	نسبة مئوية	تكرار	نسبة مئوية	تكرار	نسبة مئوية		
ضعف المكانة الاجتماعية على مستوى الأسرة والمجتمع	١١٥	%٧٧	١٥	%١٠	٢٠	%١٣	١٥٠	%١٠٠
زيادة البطالة النسوية	١٢٠	%٨٠	١٨	%١٢	١٢	%٨	١٥٠	%١٠٠
الخلافات والصراعات الأسرية	١٠٨	%٧٢	٢٢	%١٥	٢٠	%١٣	١٥٠	%١٠٠
التوجه إلى الأعمال أو الخدمات المتدنية الأجر	١٠٥	%٧٠	٢٥	%١٧	٢٠	%١٣	١٥٠	%١٠٠

يبين الجدول أعلاه أهم الآثار السلبية للفقر على المرأة حيث يلعب الفقر الدور الكبير في تهميش المرأة حيث بلغت نسبة (٧٧%) بأن الفقر يؤدي إلى ضعف المكانة الاجتماعية للمرأة مما يخلق ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقرة في حين بلغت نسبة (٨٠%) إلى أن الفقر يؤدي إلى زيادة البطالة النسوية وبذلك مما يدفع ذلك إلى العديد من المشكلات تتعلق بالدخل الأسري، فيما بلغت نسبة (٧٢%) إلى أن الفقرة يؤدي إلى الخلافات والصراعات الأسرية بين الزوج والزوجة وبين الزوجة والأبناء وأشارت أحدى المبحوثات إلى أن الفقر أدى إلى مشكلات بينها وبين زوجها مما أدى بها إلى الطلاق، فيما بلغت نسبة (٧٠%) إلى التوجه إلى الأعمال أو الخدمات المتدينة الأجر بالنسبة للمرأة مما يؤدي بها إلى الوقوع في الأنزلاقات السلوكية الخاطئة المؤدية إلى العديد من المشاكل الأسرية.

جدول (١٠)

يوضح عدم المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة دور في تهميش المرأة

تأثير عدم المساواة في الحقوق	التكرار	النسبة المئوية
له تأثير مباشر	٨٦	%٥٧
يؤثر نوعاً ما	٤٠	%٢٧
لا يؤثر	٢٤	%١٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

من خلال الجدول أعلاه تبين أن لعدم المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة دور في تهميش المرأة حيث شكلت نسبة (٥٧%) بأن له تأثير مباشر فيما كان لعدم المساواة تأثير نوعاً ما على المرأة بنسبة (٢٧% وفيما بلغت بنسبة (١٦%) بأنه لايؤثر وبهذا يظهر واضحاً بأن عدم المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة يعتبر من التحديات التي تواجه المرأة فيما إذا علما أن هناك فهم خاطئ لحقوق المرأة.

جدول (١١)

يوضح أن للمورثات الثقافية دور في عمل المرأة

المورثات الثقافية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١١٠	%٧٣
لا	٤٠	%٢٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن للمورثات الثقافية دور كبير في عمل المرأة حيث تلعب دور كبير في تشكيل بنية التهميش الاجتماعي للمرأة من خلال غرس القيم والأعراف والعادات والتقاليد التي تؤيد أعلاء مكانة الرجل على حساب المرأة وهذا واضح من خلال الإجابات التي توصل إليها الباحث حيث بلغت نسبة اللاتي أجبن بان للموروثات الثقافية أثر كبير في عمل المرأة (٧٣%) في حين بلغت نسبة (٢٧%) اللاتي أجبن بأن المورثات الثقافية لا تأثير في عمل المرأة وبهذا فأننا نستنتج أن الإنسان يتأثر بالأفكار والمعتقدات التي يكتسبها من المحيط الاجتماعي.

٨- السيطرة الذكورية في الحد من دور المرأة في الحياة الاجتماعية :

للسيطرة الذكورة دور واضح في تهميش دور المرأة في الحياة الاجتماعية حيث تشير إلى أن الرجل هو الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع أبوي وأعطت الرجل سلطة مطلقة على المرأة والتي توجب عليها الخضوع للرجل بالقوة والقيام بتلبية كافة طلباته الخدمية والجنسية. وهذا ما سيوضحه الجدول التالي.

جدول (١٢)

يوضح دور السيطرة الذكورية في الحد من دور المرأة في الحياة الاجتماعية

السيطرة الذكورية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٩٨	%٦٥.٣
لا	٥٢	%٣٤.٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن السيطرة الذكورية أثر واضح في الحد من دور المرأة في الحياة الاجتماعية حيث بلغت بنسبة (٦٥.٣%) بأن السيطرة الذكورية تؤثر في دور المرأة في الحياة الاجتماعية في حين بلغت نسبة (٣٤.٧%) بأن السيطرة الذكورة لا تؤثر في دور المرأة إذ تشير السيطرة الذكورية أن النساء غير جديرات بالسلطة لأنهن يفتقدن للأسس الموضوعية لكسب المكانة الاجتماعية.

جدول (١٣)

يوضح أشكال السيطرة الذكورية التي تؤثر على دور المرأة

أشكال السيطرة الذكورية	التكرار	النسبة المئوية
اتخاذ القرارات للزوج فقط	٦٠	%٤٠
سيطرة الرجل تفرض بالقوة	٤٥	%٣٠
السلطة تتركز بيد الرجل فقط	٤٥	%٣٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول أعلاه أشكال السيطرة الذكورية حسب رأي المبحوثين ومن خلال الإجابات تبين أن نسبة اتخاذ القرارات للزوج فقط بلغت (٤٠%) في حيث بلغت نسبة سيطرة الرجل تفرض بالقوة وأن السلطة تتركز بيد الرجل فقط (٣٠%) وبهذا فأن ذلك له دور واضح على دور المرأة في المجالات كافة وبهذا تكون السلطة الذكورية من العوامل الأساسية التي تقف في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٩- صراع الأدوار ودوره في تهميش المرأة :

لقد أثرت التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المرأة العراقية ولاسيما في ظل تأزم مجتمعنا من خلال الظروف التي يعاني منها ولاسيما أن المرأة قد دخلت سوق العمل الذي كان يسيطر عليه الرجل مما ولد مشكلات عديدة أثرت في التوازن الاجتماعي بين مكانة الرجل والمرأة وتقسيم العمل الاجتماعي بينهما. هذا واضح من خلال الجدول التالي .

جدول (١٤)

يوضح بأن صراع الأدوار دور في تهميش المرأة

صراع الأدوار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٨٠	%٥٣.٣
لا	٤٠	%٢٦.٧
إلى حد ما	٣٠	%٢٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول أعلاه أن لصراع الأدوار دور واضح في تهميش دور المرأة العراقية وذلك من خلال الإجابات التي وضحت ذلك حيث بلغت نسبة (٥٣.٣%) بأن الصراع الأدوار دور كبير في تهميش دور المرأة في المشاركة الفعلية فيما بلغت نسبة (٢٦.٧%) بأن صراع الأدوار تؤثر على المرأة في حين بلغت نسبة (٢٠%) بأن صراع الأدوار يؤثر إلى حداً ما على المرأة وبهذا فأنه يمكن القول أن المرأة أصبحت فريسة هذا الصراع في أدوارها المتعددة مما جعلها عرضة للتهميش من خلال تأرجحها بين أدوارها التي تشغلها وقد تواجهه العديد من المشكلات وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي.

جدول (١٥) يوضح بعض المشكلات التي تتعرض لها المرأة خلال تعدد أدوارها وخاصة المرأة العاملة

المشكلات التي تتعرض لها المرأة خلال تعدد أدوارها	التكرار	النسبة المئوية
الخوف من التأخر في العمل	٢٥	%٣٨
الخوف من حالات الخطف والقتل والاغتصاب	٢٠	%٣١
مشكلات تتعلق بالراتب الشهري	٥	%٨
مشكلات نفسية مرتبطة بالعمل وعلاقاته	٥	%٨
مشاكل اجتماعية مرتبطة بالقيم الاجتماعية	١٠	%١٥
المجموع	٦٥ *	%١٠٠

* (٦٥) يشير عدد النساء العاملات

يوضح الجدول أعلاه أن النساء اللاتي يتقمصن أكثر من دور وخصوصاً العاملات يواجهن الكثير من المشاكل سواء الخوف من التأخر في العمل وكذلك مشاكل الخوف من حالات الخطف والقتل والاغتصاب نتيجة ضعف منظومة الأمن أو تعرضها المشاكل أسرية متعلقة بالقيم الاجتماعية حيث بلغت نسبة تلك المشكلات إلى (٨٤%) إضافة إلى المشكلات النفسية ومشكلات تتعلق بالراتب الشهري حيث بلغت نسبة (١٦%) وهذا مما يوضح أن المرأة تتحمل العديد من الأعباء الملقاة عليها سواء داخل البيت أو أثناء العمل.

ومن هنا فقد تعاني المرأة من الإرهاقات الجسدية والفكرية بسبب تعدد أدوارها وتحملها تلك الأدوار وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي :

جدول رقم (١٦)

يوضح معانات المرأة من الإرهاق الجسدي والفكري

معانات المرأة من الإرهاق الجسدي أو الفكري	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٢٠	%٨٠
لا	٣٠	%٢٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة (٨٠%) من النساء العاملات يعانين من الإرهاق الجسدي والفكري بسبب المشكلات تتعلق بتأزم المجتمع ويأتي فقدان الأمن في مقدمتها وكذلك الأزدحامات الشديدة التي تشهدها شوارعنا فنقول أغلب المبحوثات أن الطريق إلى مكان عملها أو مكان دوامها يتطلب الوقت الكبير للوصل إلى ذلك وكذلك مشكلة الأعمال المنزلية الموكلة لها وتربية الأطفال مما يؤدي بها إلى الوقوع تحت ضغوط اجتماعية عديدة تؤدي بها إلى التهميش والاقصاء. أما نسبة اللاتي أجبن بأنهن لا يعانون من الإرهاق الجسدي والفكري فلا تتجاوز (٢٠%) وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت مع تلك اللاتي يعانن من الإرهاق الجسدي والفكري وأكثر تلك المبحوثات الغير عاملات. أو ليست لديها دورين او أكثر، وبهذا فغالباً لا تستطيع المرأة من التوافق بين المنزل والعمل وخصوصاً المرأة العاملة، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي.

جدول (١٧)

يوضح هل تستطيع المرأة العاملة من التوثيق بين عمل المنزل والعمل

التوافق بين المنزل والعمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٥	%٢٣
لا	٣٠	%٤٦
إلى حد ما	٢٠	%٣١
المجموع	٦٥	%١٠٠

يتبين من خلال الجدول اعلاه أن لصراع الأدوار دور مهم في تهميش المرأة فمن خلال عدم التوافق بين العمل والمنزل حيث بلغت نسبته اللاتي لم يستطعن التوفيق بين الدورين وحصول الكثير من المشاكل سواء في شؤون المنزل وتربية الأطفال إلى (٤٦%) وهذا ما بينه تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة ومن ثمَّ تقع في حالة صراع بين أدوارها.

١٠- دور التنشئة الاجتماعية في تهميش دور المرأة :

أن للتنشئة الاجتماعية دور ومساهمة فعالة في عدم المساواة بين الرجل والمرأة مما يهمش دور المرأة في المجالات كافة وذلك لاعتقاد بعض الأسر أن الذكر أكثر قدرة على قيادة الأسرة، ولاسيما أن الأنثى مصيرها الزواج لذلك تعمل أكثر الأسر إلى أكساب الذكر المهارات والمعارف التي توفر له الفرصة المناسبة للعمل على عكس الأنثى والتي تمكنه مستقبلاً من أعالة الأسرة وأعطائه الدور المناسب له لذلك تساهم الأسرة في تنشئة الأنثى لدورها المستقبلي وذلك من خلال أكسابها دورها المنزلي. وهذا ما سيوضحه الجدول التالي.

جدول (١٨)

يوضح مساهمة التنشئة الاجتماعية في عدم المساواة بين الرجل والمرأة

دور التنشئة في عدم المساواة بين الرجل والمرأة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١١٠	%٧٣
لا	٤٠	%٢٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وبهذا نستنتج من بيانات الجدول أعلاه أن التنشئة الاجتماعية دور واضح وفعال في عدم المساواة بين الرجل والمرأة إذ بلغت نسبة اللاتي اجبن بأن التنشئة الاجتماعية دور في عدم المساواة (٧٣%) ردت أحد المبحوثات أن الأسرة علمتها أن أعمال المنزل تقتصر عليها ولا يحق لها المناقشة وأن الرجل هو المسيطرة على تدبير الشؤون الأخرى وهي ليس عليها إلا الطبخ والنفخ وتربية الأطفال وأن خطيبها اشترط عليها أن تعرف تطبخ حتى يتقدم لها وبهذا فأن التنشئة الاجتماعية الخاطئة تؤدي إلى تهميش دور المرأة في جوانب الحياة كافة.

ولمعرفة الكيفية التي أسهمت بها التنشئة الاجتماعية في عدم المساواة بين الرجل والمرأة من خلال التمييز الذي تتعرض له المرأة وكذلك أساليب التنشئة الاجتماعية غير السوية التي تتبعها الأسرة والتي تسهم في اتساع الفجوة الجنوسية مما يخلق شخصيات أنثوية غير قادرة على الاندماج في الحياة الاجتماعية وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي .

جدول (١٩)

يوضح دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية

دور الأسرة	نعم		لا		إلى حد ما		المجموع	النسبة المئوية
	تكرار	نسبة مئوية	تكرار	نسبة مئوية	تكرار	نسبة مئوية		
الاهتمام بتنشئة الإناث على القيام بالأعمال المنزلية	٩٠	%٦٠	٢٥	%١٧	٣٥	%٢٣	١٥٠	%١٠٠
الاهتمام بتعليم الذكور أكثر من الإناث	٨٠	%٥٣	٢٤	%١٦	٤٦	%٣١	١٥٠	%١٠٠
منع مشاركة امرأة في اتخاذ القرارات الأسرية والمجتمعية وعليها الطاعة	٩٠	%٥٠	٢٠	%١٣	٤٠	%٢٧	١٥٠	%١٠٠
توفير فرص عمل للذكور أكثر من الإناث	٨٠	%٥٣	٤٠	%٢٧	٣٠	%٢٠	١٥٠	%١٠٠
التمييز بين الذكر والأنثى منذ الصغر	١٠٠	%٦٠	٢٥	%١٧	٣٥	%٢٣	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول أعلاه ومن خلال السؤال المتعلق بدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية ومساهمتها، بشكل كبير في عدم المساواة بين الذكر والأنثى حيث

شكلت نسبة الاهتمام بتنشئة الإناث على القيام بالأعمال المنزلية (٦٠%) وهذا يعود إلى تنشئة الإناث على الأدوار المنزلية وتأهيلها لتصبح زوجة في حين بلغت نسبة الاهتمام بتعليم الذكور أكثر من الإناث (٥٣%) وهذا يعود إلى اعتقاد الأسرة بأن الذكر أكثر قدرة على بقاء بناء الأسرة على قيد الحياة ويحمل اسمها أكثر من الأنثى. في حين بلغت نسبة الأسرة في التنشئة الأنثى في عدم المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة والتي تخص الأسر وأن عليها الطاعة إلى (٦٠%) وهكذا تترسخ تلك التفرغة في التنشئة الاجتماعية لتزيد من عملية تهميش دور المرأة لتصبح الإجابة عن السؤال الذي يتضمن التميز بين الذكر والأنثى منذ لصغر لتصبح نسبة الأجابة (٦٠%) وهذا التميز واضح من خلال أن الرجل يفرح حين يرزق بولد عكس فرحته بالبنت وهذا ما أوضحته أكثر المبحوثات إذ قالن أن الزوجة التي تنجب ولد تصبح أكثر اهتماماً من قبل زوجها بل وحتى أهل الزوج وبهذا تلعب التنشئة الاجتماعية الدور الواضح في ذلك وفي ظل التأزم للمجتمع العراقي مما زاد أثر ذلك في تنشئة الذكور على أن يحملوا اسم العائلة أكثر من البنت. وقد لعبت التحولات الاجتماعية في مجتمعنا العراقي دور كبير في تهميش دور المرأة وهذا ما سيوضحه الجدول التالي.

جدول (٢٠)

يوضح أهم التحولات التي أثرت على المرأة العراقية

أهم التحولات التي أثرت على المرأة العراقية	التكرار	النسبة المئوية
الأزمات والحروب	٧٥	%٥٠
النزاعات الطائفية	٤٠	%٢٧
تكنولوجيا الاتصال	٢٥	%١٧
ضعف منظومة القيم الدينية والاجتماعية	١٠	%٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن التحولات التي عصفت بالعراق لها أثر كبير في تهميش المرأة حيث بلغت نسبة (٥٠%) بأن الأزمات والحروب التي تعرض لها المجتمع العراقي أثر كبير على المرأة العراقية حيث أجابت أحد

المبحوثات من الأرامل أن الحرب قد أخذت زوجها وأنها أم لأربعة بنـــات وابـــن واحد وقد أصبحت هي المعيلة للعائلة وأصبحت تمارس أكثر من ثلاثة أدوار فهي التي تعمل وهي تدير شؤون المنزل فضلا عن تربية الأطفال ورعايتهم مما خلـــق عندها العديد من الأمراض النفسية وأصبحت تعاني من المشـــكلات الاجتماعيـــة الخاصة بها وبأولادها فيما بلغت نسبة (٢٧%) النزاعات الطائفية وأثـــرت علـــى المرأة العراقية حيث أجابت أحد المبحوثات أن النزاعات الطائفيـــة منعتهـــا مـــن الزواج لأكثر من ثلاث مرات لأن الذي يتقدم للزواج منها هو من طائفة تختلـــف عن الطائفية الدينية التي هي عليها. وتأتي تكنولوجيا الاتصال وضعف منظومـــة القيم الدينية والاجتماعية بنسبة (٢٣%) من حيث تأثيرها على أوضـــاع المـــرأة العراقية.

١١- العنف ضد المرأة وتجاهل حقوقها :

تتعرض المرأة العراقية إلى العنف بشتى أنواعه وذلك نتيجة لتسلط الرجل وسيطرته على المرأة ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها أنخفاض مستوى الوعي وكذلك التكتم من قبل المرأة على هذا العنف وعدم معرفة المرأة بالقوانين الخاصة بالعنف مما يؤدي إلى تعرضها للعنف بالأشكال المتعددة كل ذلـــك كـــان نتيجـــة لظروف داخلية وخارجية تعرض لها المجتمع وتراكمات عديدة فمنذ ثلاثة عقـــود مضت والعراق يتعرض لضغوطات عديدة منها الحصار الاقتصـــادي والعـــدوان الثلاثيني ومن ثم الاحتلال الامريكي الذي كرس تلك الممارسات والجدول الآتـــي يوضح ذلك.

جدول (٢١)

يوضح تعرض المرأة إلى العنف بمختلف أشكاله

هل تعرضتي للعنف	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٩٩	%٦٦
لا	٥١	%٣٤
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة (٦٦%) من النساء يتعرض للعنف بمختلف أنواعه كالعنف الجسدي أو العنف اللفظي أو التحرش أو العنف الجنسي وهذا يؤكد أن الظروف التي يتعرض لها البلد، ومنها ضعف الجانب الأمني والتعليمي والمهني جعل المرأة فريسة لتلك الممارسات.

المحور السابع: الاستنتاجات والتوصيات والمصادر

١-الاستنتاجات :-

١-تواجهه المرأة في ظل تأزم المجتمع العديد من التحديات التي تقف حجرعثرة في ظل تطور البلد لأن المرأة نصف المجتمع وأن أي خلل يصيب البناء الاجتماعي للمرأة ينعكس بصورة كبيرة في عملية التطور والتنمية.

٢-أن التميز الذي يحصل من خلال النوع (أي الذكر والأنثى) يخلق شريحة أنثوية تابعة للشريحة الذكورية مما يؤدي إلى التهميش على أساس الجنس.

٣-تواجه المرأة العديد من المشكلات نتيجة لتعدد أدوارها التي تقوم بها سواء في البيت أو العمل وبالتالي عدم التوافق بين الأثنين مما يؤدي إلى أحباطات نفسية وصحية.

٤-تؤدي التنشئة الاجتماعية إلى تدني وضع المرأة مقابل أعلاء من شأن الرجل وبالتالي ينعكس ذلك على مستقبل المرأة.

٥-أن لتقبل المرأة لوضعها الاجتماعي في المجتمع الأبوي هو الذي حدد دورها وأدى إلى استبعادها من سوق العمل إلا بعض الأعمال التي أصبحت ملازمة لها كالتدريب أو التوظيف في بعض الدوائر الرسمية كالكاتبة أو موظفة حاسبة أو موظفة في المصارف والتي اصبحت هذه المهن ملازمة لها أو قريبة منها.

٦-أن تدني المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى ضعف مكانتها الاجتماعية وبالتالي تواجه العديد من المشكلات الاجتماعية كالصراعات الأسرية المتكررة والبطالة التي تعاني منها أكثر النساء ذات المستوى المتدني من التعليم.

٧-ان العنف ضد المرأة ينشئ نتيجة مجموعة من الواقف والعادات والقيم الراسخة في المجتمع ويعتمد هذا على طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل ودورها في الحياة وقدرتها مقارنةً مع الرجل.

٢-التوصيات والمقترحات :-

١-يجب أن يكون هناك توازناً نوعياً بين الرجل والمرأة في كافة الجوانب سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

٢-رفع مستوى الوعي الأسري وتحسين ظروف التنشئة الاجتماعية المناهضة للعنف عن طريق رسم السياسة الاجتماعية التي تهدف إلى التأثير في أفكار الذكور وبالذات الشباب للتنازل عن بعض القيم والتقاليد المشجعة للعنف أو التميز ضد المرأة.

٣-ضرورة الاهتمام بتعليم البنات كما هو الحال مع الولد ويجب أن يكون هناك تسامحاً مع الإناث كما هو مع الولد وضمن المعايير الاجتماعية التي تساعد على ذلك.

٤-أن يكون للمرأة دور واضح في اتخاذ القرارات على المستوى الأسري أو الاجتماعي.

٥-استحداث تشريعات جديدة لتأمين الدعم والحماية للمرأة في ظل تأزم المجتمع ودمجها في كافة مجالات الحياة والمساهمة في مساعدة للمرأة في تحقيق استقلالها ضمن الأفكار والقيم التي تعزز من مكانتها ودورها الاجتماعي والاقتصادي.

٦-من أجل أن تواجهه المرأة التحديات التي تواجها لابد من الاهتمام بتكاتف الجهود التي تساهم في تقديم الخدمات للمرأة وتوفير المستلزمات والخدمات التي تسهم في مشاركتها في التنمية.

٧-تحقيق الاستقرار الأمني والذي يسهم وبشكل فعال في المشاركة الفعلية للمرأة ورسم مستقبلها ليرجع لها الشعور بالتفائل والأمل بالمشاريع المستقبلية في ظل الظروف الحالية.

٨-وضع سياسة محددة وفاعلة لمواجهة الضغوط والاختلال في سوق العمل هدفها استيعاب النساء العاطلات عن العمل وايجاد فرص كافية لتوظيف الخريجـــات من حاملات الشهادات.

المصادر :-

(١) شائم بن لافي الهمزاني، التغيير الاجتماعي في منطقة حائل، دراسة علمية، غير منشورة، ١٩٩٥م، ص٨-٩.

(٢) د. محسن عبد الحميد، منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام، مطبعة النعمان، بغداد، ١٩٨٦م، ص٧ .

(٣) د.يوسف عناد زامل، سوسيولوجيا التغيير، في ماهية التغيير واتجاهاته الفكرية، بحث منشور، جامعة واسط، كلية الآداب، ص٣ .

(٤) السيد عليوة، الأزمات والكوارث : مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للأستشارات، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٣ .

(٥) حمدي محمد شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العامة للتسويق، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٣٣٥ .

(٦) معاذ احمد حسن، مشكلات الشباب في المجتمع المأزم، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد،كلية الآداب، ٢٠١٢م، ص١٤ .

(٧) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، فصل الخدمات العامة، ص١٢٠.

(٨) دراسة جمعة الأمل بالتعاون مع جمعية أوكسفات، نساء العراق يتحدثن عن أهم المصاعب والتحديات التي تواجهن، دراسة ميدانية، ٢٠٠٩م.

(٩) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاجتماعي إدارة المرأة، التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة (تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية)، دمشق، ٢٠٠٩م.

(١٠) التحديات التي تواجه الأسرة اليابانية في القرن الحادي والعشرون، ٢٠٠٤ .
Anne Eolmamure. 2004

(١١) مصطفى خلف عبد الجواد، دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر ومواجهة البطالة، الأتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(١٢) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق : مقارنة من منظومة التنمية البشرية، بحث منشور في ندوة العراق تحت الاحتلال : تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٨٧.

(١٣) محمد إبراهيم المغربي، المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي : دراسات في التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الاسكندرية، ١٩٩٩م، ص٧٤ .

(١٤) د. علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار اسامة للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص١١٦ .

(١٥) د. محمد علي فدعم، الموروثات الثقافية وأثرها في تهميش دور المرأة ، بحث منشور، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠١٢م، ص٧ .

(١٦) واقع المرأة في عراق ما بعد التغيير، نخبة من الكتاب والكاتبات، المركز القومي لدراسات وأبحاث مساواة المرأة، الطبعة الأولى، العراق، بغداد، ٢٠٠٨م، ص٨ .

(17) David, Stills, International ancyclopedia of Social sciences, Vol.2, The Macmillan Company and the Free Press, 1985, P.472.

(١٨) وزارة التخطيط العراقية، تقييم واقع المرأة العراقية خلال عام ٢٠٠٨، ص١٦ .

(١٩) انتصار محمد جواد، الأسرة في حي الشعب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٢م، ص٢٣٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٣٥ .

(٢١) د. أنوار فاضل وسوزان عبد الله، عوامل الزواج الناجم وجهة الشباب عمر (١٨-٢٥) سنة، بغداد، ٢٠١٢م، ص٤ .

(٢٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العنف ضد المرأة في العراق الأشكاليات والخيارات، ٢٠١٢م، ص٢٨-٣٢.

(٢٣) سمير نعيم أحمد، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، المكتب العربي للأوفست، عين الشمس، ط٥، القاهرة،١٩٩٦م، ص٣٢٧ .

(٢٤) د. مصطفى عمر النير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط٥، طرابلس، شركة الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٩م، ص١١٨ .

(٢٥) محمد علي فدعم، الموروثات الثقافية وأثرها في تهميش دور المرأة، مصدر سابق، ص١٨.